

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس:

السيد مونغيبي

(بنن)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ي) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.9
4 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/48/172 A/48/140 و A/48/205- S/25923 و A/48/209-S/25937 و A/48/222 و A/48/291-S/26242 و A/48/309 و A/48/331 و A/48/337 و A/48/338 و A/48/350 و A/48/353-S/26372 و A/48/379-S/26412 و A/48/380)

(ي) إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/48/317) و (A/48/445-S/26501)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع) (A/48/182 و A/48/338 و A/48/367)

١ - السيد اساكوف (الاتحاد الروسي): قال إن فعالية دور الأمم المتحدة في تيسير الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي يمكن تحسينها بدرجة كبيرة عن طريق تعزيز التنسيق في كامل أرجاء المنظومة. ولم تعرف بعد وحدة الأمانة المسؤولة أساساً عن جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة المتعلقة باقتصادات التحول وصياغة توصيات سياسية. وفي هذا الصدد، يمكن الاستعانة بخبرة الفريق الخاص لتنسيق المساعدة المقدمة لبلدان الاتحاد السوفياتي السابق المستقلة حديثاً. وقد تم تشكيل هذا الفريق لتنسيق مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المؤتمرات الدولية المعنية بتقديم المساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول والتي انعقدت في واشنطن ولشبونة وطوكيو.

٢ - وأضاف أن وفده لاحظ باهتمام التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن ادماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/48/317) وحاجة المنظمة إلى زيادة التركيز على نظم المعلومات الإحصائية لاتخاذ القرارات المبنية على الأسواق. ومع ذلك، يجب ألا يحول هذا انتباهنا عن المشكلة الأكبر المتمثلة في تنظيم وتحليل المشكلات التي تواجهها اقتصادات السوق "الصغيرة" في جهودها للاندماج في قطاعات الاقتصاد العالمي التجارية والنقدية والمالية والعلمية والتقنية.

٣ - وأوضح أن تطور الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سيعمل ليس فقط على تقرير مستقبل البلدان المعنية وإنما سيكون له كذلك أثر كبير على المنظورات الشاملة لتنمية الاقتصاد العالمي. ولذلك يجب على الأمين العام أن يولي المشكلات التي تواجه تلك البلدان الاهتمام الواجب في تقريره المقبل بشأن برنامج التنمية.

٤ - وأشار إلى أن ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة فنية لإنشاء هياكل سوقية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية هو أمر ذو أهمية حاسمة، وأعرب عن ترحيب وفده بالأنشطة المبذولة في هذا المجال من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الشركات عبر الوطنية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإنه لمن الأهمية

(السيد اساكوف، الاتحاد الروسي)

القصوى بـمكان أيضا أن يتم تعزيز التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمؤسسات "بريتون وودز"، التي تشارك بنشاط في توفير المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥ - وأضاف قائلا إن الأمين العام استنتج في تقريره بشأن أثر التطور الأخير في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية على الاقتصاد العالمي (A/48/331)، أن من شأن إدماج اقتصادات التحول الكلي في الاقتصاد العالمي أن يفيد جميع البلدان المشتركة في العلاقات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك البلدان النامية. وأن هذه النتيجة الجلية ستتكفل بالتخفيف من مخاوف "منافسة" البلدان التي تمر بمرحلة التحول و "تهديدها" لمصالح العالم الثالث الاقتصادية. وأوضح أن عددا من التحاليل الأخرى التي أجريت داخل منظومة الأمم المتحدة خلص إلى أن هذه المخاوف لا تقوم على أي أساس. ولذا فإن حكومة الاتحاد الروسي ترى ضرورة استعادة العلاقات الاقتصادية ذات الميزة المتبادلة وكذلك توسيع نطاقها لتشمل جميع بلدان العالم الثالث المعنية على أسس تتماشى مع الحقائق الراهنة. وحالما ينتعش اقتصاد الاتحاد الروسي انتعاشا كاملا، سيغدو في مركز يمكنه من استئناف تقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة.

٦ - وأعلن، في ختام بيانه أن الاتحاد الروسي نشر مؤخرا برنامجه بشأن الإصلاحات التدريجية وتثبيت الاقتصاد الروسي لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٥. ويركز البرنامج على أن القوة الدافعة لاقتصاد السوق الروسي يجب أن تتمثل في عمليات المقاولات التجارية مع التركيز بشكل خاص على الأعمال التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويتضمن البرنامج كذلك التدابير اللازمة لدعم الدولة للمشروعات، وتنمية التجارة وهياكل السوق وإلغاء الاحتكار في الاقتصاد الروسي.

٧ - السيدة يانج ياني (الصين): قالت إن كثيرا من البلدان النامية بذلت جهودا متجددة، طوال السنتين الماضيتين، لتنفيذ برامجها الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وشهدت انتعاشا ونموا اقتصاديين متواضعين نتيجة لذلك. ولقد نجح البعض في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من سبل السيطرة الكلية من جانب الحكومة وآلية السوق، والتكامل بين القطاعين العام والخاص مع إجراء تركيز مواز على النمو الاقتصادي المحلي المخصص للتصدير. إلا أن المناخ الدولي غير المؤات استمر في إحباط جهودها. وفي حين أنه من الصحيح وجوب اعتماد البلدان النامية على جهودها الخاصة لتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن الدعم السخي من جانب المجتمع الدولي هو عامل أساسي أيضا. وأعربت عن قلقها لأنه في الوقت الذي تبذل فيه البلدان النامية تضحيات هائلة لتنفيذ برامجها الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تواجه شروطا قاسية مفروضة على التعاون الدولي، ولاحظت أن أية محاولة لاستخدام المساعدة كوسيلة لممارسة الضغط السياسي ستضر بمصالح البلدان النامية.

السيدة يانج ياني، الصين)

٨ - وأوضحت أنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٦، استجاب الكثير من البلدان النامية للتوصيات الرامية الى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبذلت جهودها لتنفيذ استراتيجية الاعتماد على النفس والتنمية المرتكزة على مصالح الشعب عن طريق تعزيز تعاونها في مجالات التمويل والسلع والتجارة والأمن الغذائي والتعليم والعلم والتكنولوجيا. ولقد أدى الادراك التام لهذه المبادرات الى تعزيز التنمية والتقدم الاجتماعي. وقالت إن المبادرات العملية التي أطلقتها البلدان النامية تؤدي الى إحداث تغيير في سلوك الشك العام في التعاون بين بلدان الجنوب. ولقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور نشط في تنفيذ التوصيات عن طريق اجراء بحوث للسياسات، وتوفير التكنولوجيا والدراية وتبادل المعلومات والخبرات.

٩ - وعلى المدى الطويل، سيؤدي ادماج اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في الاقتصاد العالمي الى النهوض بالنمو الاقتصادي، ولكن أثره في الأجل القصير على اقتصادات البلدان النامية بوجه خاص سيكون أثرا عظيما، إلا أن عمليات إعادة تعديل السياسات واختلالات العلاقات التجارية التقليدية أدت الى عواقب أثرت على التجارة والتدفقات المالية فيما بين البلدان النامية التي تربطها علاقات اقتصادية وثيقة بالمنطقة. وتدل جميع المؤشرات على أن عملية الاستقرار الاقتصادي واستئناف النمو ستستغرق وقتا أطول وستقتضي موارد خارجية أكبر مما كان متوقعا. ورغم التأكيدات المعاكسة لذلك، فإن توفير الموارد اللازمة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق قد أثر على المساعدة المقدمة للبلدان النامية. وختم بيانه قائلا إن البلدان الأقل نموا بوجه خاص تواجه أزمة بقاء وتهميش أخذ بالتعمق. ولذلك لا يجب منح المساعدة لاقتصادات التحول على حساب البلدان النامية.

١٠ - السيد كارمليكل (كندا): قال إنه رغم التقدم الكبير الذي أحرزه كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، فلا يزال المستقبل حافلا بتحديات هائلة. وتقع مسؤولية التغلب على الكثير من العقبات القائمة في طريق الإدماج على البلدان التي تمر بمرحلة التحول نفسها. وإن قدرة الاستيعاب المحدودة عقبة رئيسية أمام زيادة تدفق المساعدة الى تلك الاقتصادات. ولذلك يجب على حكوماتها أن تتخذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز قدرة الاستيعاب عن طريق إنشاء كيان حكومي واحد يتولى المسؤولية الكاملة عن جميع أنشطة التنسيق المتصلة بالمساعدة الخارجية. وتقع المسؤولية الأولية عن تنسيق المعونة على الحكومات المتلقية، وليس على الوكالات المانحة. ولذا يجب إنشاء نظم للمعلومات وقواعد للبيانات الأساسية وتنظيم الاستشارات للتمكن من تعريف وتفصيل الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية. كما يجب تعبئة الموارد الداخلية لتلبية تلك الاحتياجات واستخدام الموارد الخارجية الاضافية على أساس انتقائي وفقا للولايات المحددة والمزايا المقارنة للوكالات المانحة المعنية. وسيبرز أثر المساعدة إذا ركزت الوكالات المانحة، كل على حدة، جهودها على عدد محدود من القطاعات أو البرامج. ويجب ان تكون الوكالات المانحة على اتصال كامل ومفتوح مع جميع الهيئات الوطنية ذات الصلة مثل الحكومات والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية، وقطاعات الأعمال والعمالة وفئات المجتمع. كما يجب إزالة جميع العقبات الداخلية التي تحول دون التيسير الفعال لعمليات وكالات المساعدة.

(السيد كارمليل، كندا)

١١ - وأوضح أن هناك حوالي ٢٧ بلدا ذا مركز الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأن بعض تلك البلدان يمر بعملية تحول جذرية، غير أن هناك بلدانا أخرى اعتمدت نهجا تدريجيا جعل من الصعب في بعض الأحيان الاحساس بعملية الانتقال. وقد يكون من الأفضل التفريق بينها وجعل استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لها تتماشى مع أنماطها الإنمائية المتعددة.

١٢ - السيد ستاتشاجن (نيكاراغوا): قال إن نيكاراغوا مرتاحة الى التحول السياسي والاقتصادي الجاري في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق رغم أنها "كمتعاون" سابق في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، هي من بين تلك البلدان التي تضررت نتيجة هذه التغيرات. وذكر أن اقتصادها يمر حاليا في مرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي الى السوق الحر ضمن إطار عمل حكومة ديمقراطية ودستورية. ولقد أصبحت بعض البلدان التي تمر بمرحلة تحول بلدانا متلقية محتملة لموارد اقتصادية جديدة. وبينما ان وفد نيكاراغوا يؤيد تحويل الموارد الى أوروبا الشرقية والوسطى، فإنه يرى أن هذه الموارد يجب أن تكون موارد اضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية وليست جزءا منها، لأن الطلب الاضافي الكبير على الموارد المالية المتوقعة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد يؤدي الى رفع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم مما سيؤدي الى عواقب وخيمة على البلدان النامية في شكل خدمة الديون وتوافر السلف الجديدة.

١٣ - وبالإضافة الى التحول الاقتصادي العميق، حدثت أيضا تغيرات سياسية رئيسية تمثلت في التقدم نحو احلال الديمقراطية. وهذا ينطبق أيضا على نيكاراغوا، التي انتقلت من اقتصاد حربي الى حكومة ديمقراطية تهدف الى تعزيز السلم والمصالحة الوطنية وتعزيز أسس اقتصاد السوق الحر. ولقد شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج للتحول الى القطاع الخاص وتحرير التجارة وتعزيز الاستثمار الخارجي والأسواق المحلية ومراقبة الأسعار المحلية وتوازن الاقتصاد الكلي. وبالإضافة الى برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد نفذت برنامجا للتعديل الهيكلي من أجل التقليل من تدخل الدولة وتعزيز القطاع الخاص.

١٤ - وظلت الديون احدى العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيكاراغوا، التي بلغت ديونها أكثر من ٤٥ ضعف عائدات صادراتها السنوية، وذهبت نسبة ٩٧ في المائة من تدفقات الموارد التي حصلت عليها لخدمة الديون وتسديد ثمن الواردات النفطية، ولم يتبق إلا النذر اليسير لتنشيط الانتعاش الاقتصادي. وإذا لم يتم التوصل الى حل، أي حل يتضمن الاعفاء من قدر كبير من الديون، فإن مهمة إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية ستكون مهمة مستحيلة.

(السيد ستاتاجن، نيكاراغوا)

١٥ - وأعرب عن أسفه لأن النجاح الذي أحرزته نيكاراغوا في برامجها المتعلقة بتحقيق الاستقرار والتعديل الاقتصاديين، قد أدى إلى تكاليف اجتماعية هائلة. وقال إن بلده بحاجة عاجلة إلى موارد مائية جديدة من أجل الشروع في تنفيذ مشاريع منتجة ومشاريع اجتماعية سعياً وراء النهوض بمستويات المعيشة ولا سيما مستويات معيشة الفئات الأضعف. ولذلك فقد أعدت نيكاراغوا خطة تغطي الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ترمي إلى تعزيز المكاسب المحرزة في السنتين الماضيتين وتكثيف الإصلاحات الهيكلية اللازمة للاقتصاد التنافسي. وشدد البرنامج على إعادة إحلال توازن الاقتصاد الكلي بغية خلق ظروف تؤدي إلى النمو المستدام ومناخ صالح للاستثمار الخاص. ولا بد من تواجده بيئة سياسية واجتماعية مستقرة من أجل تحقيق هذا الهدف الذي هو هدف حكومته الأولى.

١٦ - وأوضح أن المشاكل الاقتصادية ستكون، في المستقبل القريب، المصدر الأساسي لاضطراب الاستقرار في نيكاراغوا. وأعلن أنه إذا تم تخفيض المعونة الخارجية، أو ربطها بشروط كثيرة أو استخدامها لأغراض ممارسة ضغوط سياسية، فستكون الديمقراطية نفسها عرضة للخطر. ويجب، في هذه الحالة، التخفيف من التكاليف الاجتماعية لعملية التعديل عن طريق اعتماد برامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تضع في اعتبارها الظروف الخاصة لكل بلد، لأن البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية والديمقراطيات الجديدة تتعرض لعملية تحول طويلة ومؤلمة من مجتمعات مغلقة وقمعية إلى مجتمعات تنسم بالانفتاح والتسامح والمصالحة والحرية. وتنتقل أيضاً من اقتصاد مخطط أو مركزي إلى اقتصاد سوق. ولذلك تستأهل جهودها تفهماً كبيراً من جانب المجتمع الدولي.

١٧ - السيد بازينسكي (بولندا): قال إن وفده يوافق على الرأي القائل إن الانتقال من الاقتصاد المركزي نحو اقتصاد السوق أمر أكثر صعوبة وامتداداً في الوقت مما كان منتظراً. ويؤكد مع ذلك على أن عملية التحول أمر لا يمكن الرجوع فيه، وبالتالي لا يجب الاستهانة بالتقدم المحرز حتى الآن. وذكر أن بعض البلدان التي تنفذ برامج انتقال صارمة تشهد الآن المزايا الأولى لتضحياتها، التي ستعود بالنفع كذلك على الاقتصاد العالمي. كذلك فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى جانب البلدان النامية، هي أكثر العناصر فاعلية في توسيع نطاق الطلب العالمي على الواردات. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير الأمين العام بشأن أثر التغيير الأخير في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الاقتصاد العالمي (A/48/331) قد أثبت خطأ المخاوف من انتقال جزء كبير من الموارد نحو تلك البلدان، لأن البحوث أظهرت أن التقلبات في تدفقات الموارد إلى البلدان النامية يمكن أن يعزى إلى عوامل أخرى.

١٨ - وذكر أنه لا يمكن تنفيذ عملية الانتقال استناداً إلى جهود بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وحدها، بل هي تقتضي توافر بيئة خارجية صالحة، لأن إيجاد مستوى أرفع من النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم يتطلب قدراً أكبر من التحرر التجاري المتعدد الأطراف ويستند أيضاً إلى قدرة كل بلد من البلدان.

(السيد بازينسكي، بولندا)

أو رغبته، في الاستجابة للظروف المتغيرة التي يتسم بها التفاعل الاقتصادي الدولي والتي نجمت عن ظاهرة الانتقال.

١٩ - وأوضح أن عملية تعميم المعلومات تضطلع بدور رئيسي في عملية الانتقال، وأن منظومة الأمم المتحدة تمتلك ميزة مقابلة تتمثل في توفير وتنسيق هذه المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال إن الخدمات الاحصائية الناقصة الموروثة من العهد الشيوعي هي أحد عوامل الصورة المحزنة للأداء الاقتصادي الواردة في تحليلات كثيرة للحالة، والتي تعرقل ادماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي عن طريق ردع المستثمرين الأجانب المحتملين. ولذلك، هناك حاجة الى توفير المساعدة من أجل تحسين النظم الاحصائية ونظم المعلومات، وأعلن في ختام بيانه أن بولندا ترحب بإنشاء وحدة داخل الأمانة العامة لتنسيق أنشطة المساعدة الفنية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٠ - السيد جومني (أوكرانيا): قال في الوقت الذي يوافق وفده على معظم الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/48/317) فقد كان يجب أن يتضمن هذا التقرير توصيات أكثر موضوعية بشأن توسيع أنشطة الأمم المتحدة لدعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فضلا عن ذلك ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للآراء والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء في اللجنة في دورتها الحالية.

٢١ - وقال إن وفده يثني على جهود الأمم المتحدة للمساعدة التي تقدمها لوضع نظم للمعلومات الاحصائية في بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. كما يرحب أيضا بزيادة الاهتمام الذي أبداه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمصالح الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي الوقت ذاته يجب أن تقوم هيئات منظومة الأمم المتحدة بتنسيق أنشطتها فيما يتعلق بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك بإنشاء آلية داخل الأمانة العامة. ومن أجل تطوير الأنشطة البرنامجية في ذلك المجال يتعين أن تسعى الأمم المتحدة إلى اشراك صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل والاستفادة من الفرص التي تتيحها مؤسسات التعاون الأوروبية.

٢٢ - ومضى يقول يتعين أن تعمل الدورة الحالية للجمعية العامة على أن تبحث في سبل تعويض الكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تضررت نتيجة لتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا. وقد بلغت الخسائر المباشرة لأوكرانيا حتى نهاية عام ١٩٩٣ بسبب الجزاءات أربعة بلايين دولار. وكان يمكن استخدام تلك الموارد لتعزيز الإصلاحات في أوكرانيا.

(السيد جومني، أوكرانيا)

٢٣ - ومضى يقول إنه ينبغي توسيع حجم الأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما يتعين أن تستخدم المنظمة امكانياتها ليجاد الأوضاع الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولزيادة صادراتها. وفي مثل هذا العالم المتغير على نحو متسارع يجب أن تصبح الحروب التجارية والممارسات التمييزية في ميدان التجارة الخارجية من آثار الماضي. وقال إن وفده يوافق تماما على الاستنتاج الذي توصل له الأمين العام بأن تحسين وسائل الوصول إلى أسواق أوروبا الغربية يعتبر أمرا حيويا لنجاح المرحلة الانتقالية في الشرق (A/48/331، الفقرة ٥٥). وقال إن وفده يأمل بأن يضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدور أكثر فعالية في هذا المجال.

٢٤ - وقال إنه وفي ضوء الانخفاض العام في حجم التمويل الانمائي فإن بعض البلدان النامية يساورها القلق بأن التدفقات المالية سوف يعاد توجيهها من الجنوب إلى الشرق. وهي ترى أن توسيع حجم التعاون بين الشرق والغرب يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على التعاون القائم بين الغرب والجنوب. وقد بين تقرير الأمين العام A/48/317 و A/48/331 أن مثل هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة. ولم يستخدم سوى جزء ضئيل من الاتفاق السنوي للأمم المتحدة لا يزيد عن خمسة بلايين دولار لأغراض التنمية في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولا يمكن لمثل هذه المساعدة أن تعرض تنفيذ البرامج المخصصة للنامي للخطر.

٢٥ - السيد لويديج (استونيا): قال إن تقرير الأمين العام بشأن دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/48/317) قد أسهم مساهمة كبيرة باقراره بأن الدمج في الاقتصاد العالمي سوف يتم على أساس كل بلد على حدة. ومن المؤكد أن استخدام العبارة (التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) قد أدى إلى الميل إلى تجميع تلك البلدان في كتلة واحدة بالرغم من أن لكل واحدة منها مؤسسات فريدة وتتمتع بمستوى مختلف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين أن تعالج اللجنة وبطريقة عملية التغيرات التي يجب أن تتم لدمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي طبقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٧.

٢٦ - ومضى يقول إنه ينبغي استخدام تقرير الأمين العام لتحديد وتقدير العوامل الخاصة التي تساعد على دمج البلدان الفردية في الاقتصاد العالمي أو تعيقه. فعلى سبيل المثال، ينبغي دراسة الحواجز المفروضة على التجارة مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - كرد فعل للطريقة الضجائية التي تغيرت بها اقتصاداتها المركزية - الرئيسية وذلك بغية تشجيع الممارسات التجارية المنصفة.

(السيد لويدج، استونيا)

٢٧ - ومضى يقول إنه يمكن للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تقدم مساعدة فعالة للاسراع بعمليات الإصلاح الكاسحة اللازمة لدمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلى الصعيد الوطني يجب أن تعمل تلك البلدان على وضع تشريعات جديدة تحدد بشكل واضح حقوق الملكية حتى يمكن تسوية المطالبات المتنافسة وكفالة اللجوء الى القانون لتسوية المنازعات التجارية ووضع نظام عادل للأجور وقوانين لأماكن العمل وسن قانون تجاري يعزز مركز القطاع الخاص ويهيئ المناخ الملائم للاستثمار. ومن الضروري أيضا وضع ضوابط اقتصادية شاملة على الصعيد الوطني تشمل تنظيم العملات القابلة للتحويل والسياسات المالية التي تتحكم في التضخم وتحفز الاقتراض ولوائح للقطاع المالي لحماية المستثمرين والدائنين كحواجز للبنوك التجارية لوضع صكوك ائتمانية. وسيؤدي تحسين نظم المعلومات الداخلية إلى تحسين عمليات الإبلاغ عن الحسابات القومية ووضع السياسات المالية. وقال إن وفده يوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام من أن عملية تجميع الإحصاءات التي تحظى بأولوية في عدد من البلدان، لاتزال حيوية وهناك حاجة أيضا الى توحيد إجراءات الاستيراد والتصدير وإنفاذ القانون، وذلك للتحكم في الفساد البيروقراطي والسوق السوداء عبر الحدود والتهرب من الضرائب. وتشمل التدابير الأخرى التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني إنشاء هياكل حكومية وطنية يمكنها أن تقوم بتنسيق المعونة والمساعدة التقنية بشكل فعال وشبكات فعالة للأمن الاجتماعي لمكافحة الفقر والحرمان. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياح وفده لعلمه بأن البنك الدولي قد شرع في وضع برامج للمساعدة في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٨ - ومضى يقول إن وفده يأمل في أن تعمل منظمات التعاون الإقليمي على تعزيز التجارة الدولية وألا تستخدم كذريعة للحماية أو لاستبعاد الدول الأوروبية الشرقية فرادى من النظام التجاري. وقال إن نجاح نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي يمكن أن يساعد في إيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدالة كما سيكون له أثر في برنامج السلم وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج التنمية. وقد أثبت رد الفعل الهادئ والمدرّوس من قبل الأسواق المالية العالمية للأحداث السياسية التي حدثت مؤخرا في موسكو أن المجتمع المالي العالمي لم يعد يخشى التطرف السياسي في ذلك الجزء من العالم بل بالأحرى يرى أن في إمكانه أن يقيم أعمالا تجارية مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال إن وفده يؤيد الرئيس يلتسن في جهوده الرامية إلى إقامة روسيا ديمقراطية ومستقرة تستطيع استونيا وبقية بلدان العالم الاتجار معها.

٢٩ - السيد براتيزكا (الجمهورية التشيكية): قال إن وفده يقدر الاهتمام الذي يركز على مشكلات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نشرات مثل الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٣ والدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ وقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٧ بشأن دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي والقرار ١٧١/٤٧ بشأن التحويل إلى القطاع الخاص في

(السيد براتيزكا، الجمهورية التشيكية)

سياق إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقرار ١٦٦/٤٦ بشأن الأعمال الحرة.

٣٠ - ومضى يقول إنه في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، وهي فترة تحول لم يسبق لها مثيل، قامت الجمهورية التشيكية بتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وإدخال نظام قابلية العملة الداخلية للتحويل ونظام تحويل القطاعات الصغيرة والكبيرة إلى القطاع الخاص وإعادة الممتلكات إلى أصحابها. وقد حدث الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٣ في ظل أوضاع جديدة إثر انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى الجمهورية التشيكية وجمهورية السلوفاك مما أدى إلى تقسيم اقتصاد متكامل إلى اقتصادين منفصلين. وقامت الجمهورية التشيكية في عام ١٩٩٣ بإجراء إصلاح أساسي للضرائب. كما غيرت أيضا هيكل نظامها الضريبي والعلاقة بين دافعي الضرائب وميزانية الدولة.

٣١ - ومضى يقول إن نجاح عملية التحول ككل في البلاد سيتوقف بدرجة كبيرة على إقامة علاقات طبيعية للملكية الخاصة ومجموعة قوية من أصحاب الأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أثبتت التجربة أن وجود طبقة وسطى قوية مسألة رئيسية لخلق مجتمع مستقر وديمقراطي. وأشار إلى أن الجمهورية التشيكية تسلم أيضا بأهمية وجود الأعمال الحرة وأنها بسبيل تدعيمها.

٣٢ - وقال إنه يمكن وصف الجمهورية التشيكية بأنها قائمة على أساس ديمقراطية التعددية. وأشار إلى أن بعض المؤشرات الاقتصادية، التي تشمل معدلات البطالة والتضخم ورصيد ميزانية الدولة، مؤاتية حتى بالمقارنة مع البلدان في الاقتصادات السوقية التقليدية. وتوقع حدوث معدل نمو طفيف في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣.

٣٣ - وقال إن تحرير التجارة الخارجية قد زاد من عدد الشركاء التجاريين للجمهورية التشيكية. ففي عام ١٩٩٢ تم الاتجار مع ١٤٠ بلدا تقريبا كان ثلثها من البلدان النامية. ورغم أن الشركات التشيكية تميل إلى الاتجار أساسا مع شركاء أوروبيين فإنها على استعداد لإقامة علاقات تجارية مع جميع البلدان. ولا بد من وجود شروط عادلة للاتجار لتحقيق تلك الغاية.

٣٤ - السيد يغوروف (بيلاروس): قال إن تقرير الأمين العام بشأن دمج البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/48/317) هو أول محاولة لإيجاد وصف وتحليل منظمين للعمليات الاقتصادية المعقدة التي تحدث في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال إن التقرير قدم دراسة موضوعية عن التقدم الذي تم إحرازه في بعض المجالات بالإضافة إلى الصعوبات المفهومة الناتجة عن جمود العمليات والهياكل السابقة وانعدام الخبرة في مجالي الإدارة والأعمال الحرة.

(السيد يغوروف، بيلاروس)

٣٥ - ومضى يقول إن الاجتماع السنوي الذي عقدته مؤخرا الهيئات الإدارية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى المحافل الدولية الأخرى قد أكد من جديد أهمية دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي والحاجة إلى بذل جهود دولية متسقة لتقديم المساعدة. وأشار إلى أن الجانب التنظيمي لهذه الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة يجب تحسينه بدرجة كبيرة. ويمكن للأمانة العامة والبرامج والصناديق المشاركة في الأنشطة التنفيذية واللجان الاقتصادية الإقليمية أن تساهم على نحو أكثر فعالية في تطوير الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال العمل التحليلي وتقديم المساعدة التقنية. ويولي وفده في هذا الصدد أهمية كبيرة لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة المعنية بالمؤسسات عبر الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي قامت في أحدث قرارات ومقررات أصدرتها بوضع أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٧. وقد تعززت بذلك ولاية كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال مما أوضح أن الحاجة أكثر إلحاحاً لتحسين التنسيق داخل الأمم المتحدة ومع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الأخرى.

٣٦ - وقال إن وفده يؤيد الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام والوارد في تقريره بشأن أثر التطور الأخير للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي A/48/331، بأن البلدان النامية سوف تستفيد على المدى الطويل من التغيرات التي تحدث في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتالي فإن التخوف من أن تكون للعمليات التي تحدث في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سيكون آثار سلبية خالصة على المجموعات الأخرى من البلدان لا مبرر له. وقد حان الوقت لإجراء دراسة موضوعية ومنظمة لطبيعة وآثار تحول مجموعة كبيرة من البلدان إلى الاقتصاد السوقي. وعلى أساس تلك الدراسة يمكن وضع نظرية لتلك العملية العالمية وتقديم اقتراحات بشأن التدابير العملية التي يمكن أن تتخذها تلك البلدان والمجتمع الدولي لضمان الدمج الفعال في الاقتصاد العالمي. وقال إنه يأمل بأن يرد ذلك الجانب من المشكلة بدرجة كافية في تقرير الأمين العام القادم بشأن برنامج التنمية.

٣٧ - السيد مولدو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن توسيع الفرص الاقتصادية هو مفتاح دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وقال إن تحقيق الإمكانات الفردية هو المفتاح للتنمية ولبناء اقتصاد عالمي مفتوح. وقال إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس كلينتون قد ذكر في كلمته في الجلسة العامة للجمعية العامة بأنه يتعين على التنمية أن تضع الناس في المقام الأول. كما أن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي يسير جنباً إلى جنب مع قرارها بأن تصبح مجتمعات مستقلة وحررة. وقال إنه ينبغي توسيع وتعزيز المجتمع الدولي للديمقراطيات القائمة على السوق. وقال إن وفده يرحب بالعديد من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات التحليل والمساعدة التقنية وإجراء المقارنات للتجارب القطرية لمساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للاندماج في

(السيد مولدو ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

الاقتصاد العالمي. وذكر أنه يتطلع لإقامة تنسيق قوي للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين هذا الاندماج في إطار الإصلاحات التي بدأها الأمين العام في الأمانة العامة.

٣٨ - السيد مارجيتاي (هنغاريا): قال وهو يشير الى الأولويات الأربع فيما يتعلق بالسياسات وهي تحقيق الاستقرار وتحريك الاقتصاد والتحول الى القطاع الخاص وبناء المؤسسات التي وردت في تقرير الأمين بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/48/317) الفقرة ١٦، إن الانخفاض في ناتج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ستترتب عليه عواقب وخيمة. فقد أثار الهبوط في الطلب المحلي عدة مشاكل لكل من القطاعين العام والخاص لأنه يعني فيما يخص القطاع الخاص عدم وجود رأس مال كاف لتمويل الأعمال التجارية الجديدة أو عدد كاف من العملاء لجعل تلك المشاريع قابلة للاستمرار. كما يتعين أن يقوم القطاع العام بتمويل معدل أعلى للبطالة من ميزانية الدولة ويؤجل بالتالي الإصلاحات الهيكلية مثل تحرير الاقتصاد. وكما ذكر ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابقة، فإن سياسة التثبيت في أوروبا الشرقية تعتمد على الاستعاضة عن ذلك الهبوط غير المتوازن بنمو متوازن.

٣٩ - ومضى يقول إنه على الرغم من أهمية أثر المساعدة الخارجية فإنه غير واضح. وطبقا للدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في ١٩٩٢-١٩٩٣ فإن تدفقات رأس المال الى داخل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقابلها خدمة دين ومدفوعات أخرى أكبر حجما وقد نتج عنها في الواقع تدفق صاف للموارد الى خارج معظم البلدان الأوروبية الشرقية في عام ١٩٩٢. وبالمثل فإن برامج المساعدة التقنية الكبيرة التي تضطلع بها الجماعة الأوروبية قد تعرضت للانتقاد بسبب سوء التنسيق كما تم التشكيك في الفائدة التي تعود بها على البلدان المتلقية. وفيما يتعلق بتدفقات رأس المال الأجنبي الخاص الى الداخل فإن مبلغ الـ ٥.٥ بليون دولار الذي تلقتة هنغاريا، والذي يفوق حجم الاستثمار في معظم البلدان، لا يزال أقل بكثير من حجم التدفقات الى بعض بلدان أوروبا الغربية الأصغر حجما.

٤٠ - ومضى يقول إن تقييما أجري مؤخرا لسياسة التحول الى القطاع الخاص في هنغاريا، أوضح أن بيع الشركات المفلسة المملوكة للدولة يعتبر أفضل من تصفيتها لتوفير الوظائف، وأن بيع المشاريع بأقل من قيمتها الحقيقية يعتبر أفضل من إغلاقها. وتمثل إيرادات القطاع الخاص حاليا في هنغاريا نصف الناتج المحلي الإجمالي.

٤١ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن دور الدولة في الاقتصاد والحكومة قد تقلص بدرجة جذرية أثناء عملية التحول، فإن الدولة يجب أن تظل نشطة في بناء المؤسسات ولاسيما في مجالات التنمية الصناعية والزراعة والتكنولوجيا؛ والسياسات التجارية، كإنشاء إطار مؤسسي للاندماج في الاقتصاد الدولي، على سبيل المثال؛ وسياسات العمل والتعليم والبحث. وعلى الدولة أيضا أن تقوم بدور رئيسي في إنشاء المؤسسات

(السيد مارجيتاي، هنغاريا)

الاجتماعية التي ستوفر شبكات للأمن أثناء مرحلة الانتقال. وقد أوضحت تجربة البلدان حديثة التصنيع أن الاعتدال هو أفضل السياسات في المرحلة الانتقالية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في تعزيز بناء المؤسسات.

٤٢ - وقال إن تحرير الاقتصاد مسألة مهمة تستدعي إجراء تحليل أكثر دقة يشمل، بما في ذلك إعداد تقارير متعمقة في شتى المجالات ذات الصلة. وقد أدت سياسة هنغاريا الناجحة في مجال تحرير الاقتصاد إلى إلغاء القوانين الخاصة بتحديد الأسعار والأجور، وتحرير الواردات والاستثمار الأجنبي والعملة التي كانت عمليا قابلة للتحويل. وتعكس سياستها التجارية الناجحة وجود توازن بين الحاجة إلى تحرير التجارة على نحو عاجل والحاجة إلى توخي الحذر أثناء مرحلة التكيف الهيكلي، وقدرة تنافسية ضئيلة، وعدم يقين اقتصادي. ويتوقف نجاح سياسة التحرير أيضا على ما كان يحدث في السياق الاقتصادي الأوسع نطاقا. ويعني ذلك أن على الجماعة الأوروبية أن توسع رؤيتها خلال فترة الحرب الباردة لما يشكل أوروبا موحدة.

٤٣ - الآنسة أريستانبيكوف (كازاخستان): قالت إن وفدها قد أعجب لشمول تقرير الأمين العام بشأن ادماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/48/317) فعلى العموم عالج الأمين العام بحق الصعوبات الرئيسية التي واجهتها جميع البلدان التي شهدت المشاكل المبرئية وغير المبرئية الناجمة عن تحولها إلى الاقتصاد السوقي. وقد ازدادت الحالة تفاقمًا بسبب الهبوط الحاد الناجم عن انهيار العلاقات الاقتصادية التقليدية فيما بين بلدان اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق وانعدام الخبرة الإدارية اللازمة على الصعيد الوطني وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في كثير من أجزاء المنطقة.

٤٤ - وذكرت أن حكومة كازاخستان التي تواجه الحالة الحرجة ذاتها التي تواجهها، عمليا، جميع الجمهوريات الأخرى في الاتحاد السوفياتي السابق قد أجرت تحليلا للأخطاء العامة وأخطاء الحسابات التي ارتكبتها أثناء المرحلة الأولية لاصلاحاتها الاقتصادية وأعدت برنامجا لاتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الأزمة وتكثيف اصلاحاتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد نتج عن تنفيذ البرنامج بالفعل عدد من النتائج الايجابية. فقد تحقق تقدم في ازالة الفوارق الاقتصادية العامة وخفض لعجز الميزانية بفضل تحسين السياسة المالية ونظام المحاسبة والنظام النقدي وخفض انفاق الدولة. ويجري اتخاذ تدابير منتظمة لتحرير الأسعار والحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم الاقتصاد وإنشاء الهياكل المؤسسية التنظيمية والتشريعية لاجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كما بدأ بالفعل برنامج للتحويل التدريجي إلى القطاع الخاص.

٤٥ - وبالرغم من تحقق قدر معين من النجاح فلا تزال الحالة حرجية ويتعين على كازاخستان أن توقف تدهورها الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم فيها وإيجاد حل لأزماتها المالية والنقدية. وقد أولت كازاخستان في هذا الصدد أهمية كبيرة لنتائج اجتماع القمة لأعضاء اتحاد الدول المستقلة الذي انعقد في

(الآنسة أريستانبيكوفا، كازاخستان)

٢٤ أيلول/سبتمبر والذي وقعت أثناءه اتفاقية للاتحاد الاقتصادي. وتدعم كازاخستان بدرجة مستمرة التكامل الاقليمي الذي تعتبره عنصرا لا غنى عنه لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٦ - وقالت إن الأمين العام قد كرس في تقريره A/48/317 قدرا كبيرا من الاهتمام لمشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الجهود الدولية لمساعدة تحقيق الاصلاحات السوقية في بلدان أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق. وقد أوضح تحليل لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال أن مختلف المحافل الدولية قد بدأت في تفهم الحاجة لتقديم المساعدة لهذه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالرغم من عدم توازن التقدم الذي أحرزته مختلف المؤسسات في ذلك المجال فإن وفد بلدها يشعر بالارتياح لرغبتها وتصميمها على تكثيف أنشطتها في ذلك المجال.

٤٧ - وذكرت أن تحسين تنسيق الجهود الدولية لمساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية سوف يساعد في ضمان نجاح تلك الأنشطة. واختتمت بيانها قائلة إن وفدها يأسف لأن جهود عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي قد تضررت بسبب انعدام الموارد المالية.

٤٨ - السيد ثاكور (الهند): قال إن وفد بلده يؤيد المبادئ العامة التي وردت في بيان ممثل كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧. وقد أبرز تقرير الأمين العام بشأن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية (A/48/380) حقيقة أن الاصلاحات في مجال السياسة وبرامج التكيف قد نفذت في اطار بيئة اقتصادية خارجية قاسية. وفي بعض الأحيان أثرت التكلفة الاجتماعية لبرامج التكيف في الرأي العام، بشأن عملية الاصلاح ذاتها. ففي الهند على سبيل المثال أنشئ صندوق للتجديد الوطني بدعم من وكالات التمويل المتعددة الأطراف وذلك للتخفيف من التكلفة الاجتماعية للمرحلة الانتقالية. وقد سعى هذا الصندوق، بصفة خاصة الى حماية الشرائح الأكثر ضعفا في المجتمع.

٤٩ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام لاحظ أيضا أنه حتى عندما يعطى لقوى السوق مزيد من الحرية، تستمر الدولة في الاضطلاع بدور هام في تحقيق استقرار الحالة وتعزيزها. ففي الهند تسعى الدولة، بنشاط، لبناء الهياكل المؤسسية وتكثيف برامجها لمكافحة الفقر أثناء مرحلة تحرير الاقتصاد. وفي مقابل كل دولار تم استثماره من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وفرت أموال مماثلة من جانب الدولة لتخفيف الصدمة الناجمة عن عملية الانتقال.

٥٠ - وأوضح أن تقرير الأمين العام بشأن مصادر تمويل التنمية (A/48/367) يلاحظ أن التمويل الخاص على الأمدين المتوسط والطويل الأجل متوفر بغزارة على المستوى العام فقط ولكنه مقيد على الصعيدين الوطني والاقليمي (فقرة ١٨). وزادت الشروط المفروضة على توفير التمويل تكلفة إعادة الهياكل وجعلت البلدان

(السيد ثاكور، الهند)

أكثر عرضة لحالات الطوارئ الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن ائتمانات التصدير والمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف والتمويل من الرابطة الإنمائية الدولية كلها اتسمت بالركود الفعلي. وقد حدث كل ذلك في وقت تكاثر فيه الطلب على الموارد الخارجية إثر انشغال البلدان النامية في إعادة تشكيل هياكلها الأساسية وظهور طلبات جديدة للتمويل. وقد أوضحت مداوالات الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الحاجة إلى توافر موارد إضافية.

٥١ - ومضى يقول إن على البلدان المتقدمة النمو التزاما بدعم عمليات الإصلاح من خلال زيادة تدفقاتها الرسمية التسهيلية واثابة مزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا. ويجب زيادة رأس المال للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في ضوء التزامات المجتمع الدولي الأخيرة بموجب جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. كما يجب ااثابة التدفقات المالية الخاصة المباشرة وتوفير الاستثمار على نحو أوسع للبلدان والأقاليم والقطاعات وتوفيرها على نحو متوازن مع المساعدة الرسمية. وأخيرا فإن ازدياد تعرض البلدان النامية للمتغيرات الخارجية يجعل من الواجب أن يكون لها صوت مسموع في عملية تنسيق السياسة الدولية الشاملة.

٥٢ - السيد بهاديان (البرازيل): قال إن الخلاصة التي انتهى إليها تقرير الأمين العام بشأن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية (A/48/380) بأن برامج التكيف في كثير من البلدان لم تحرز بعد أية نتائج ايجابية ليست مستغربة نظرا لأن هذه البرامج قد استلزمت تحقيق زيادة غير متوازنة لإدماج اقتصادات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وجعلتها بالتالي تعتمد على البيئة الاقتصادية الدولية. ويتسم هذا الضعف المتزايد بالخطورة في وقت تقدر فيه التدفقات المالية الدولية التي هي ذات طبيعة متقلبة وقصيرة المدى في الغالب بمستوى يساوي ٣٠ ضعف حجم التجارة في السلع والخدمات.

٥٣ - ولحسن الحظ يبدو أن هنالك وعيا متزايدا للحاجة إلى احترام خصوصيات كل بلد ولإدماج البعد الاجتماعي في وضع هذه البرامج. وقال إن وفده يأمل في أن يتصدى الأمين العام في تقريره بشأن برنامج التنمية إلى معالجة الحاجة إلى إجراء تحليل أكثر تفصيلا للآثار الناجمة عن ضعف البلدان النامية المتزايد وتأثيرها باختلالات توازن البيئة الاقتصادية الخارجية واضعين في الاعتبار أنه يجب أن يكون لتلك البلدان صوت في عملية اتخاذ القرار في القضايا الاقتصادية العالمية.

٥٤ - السيد سيرسالدي سريسيانو (الأرجنتين): قال يتعين على الأمم المتحدة أن تجتهد لإيجاد أكبر عدد ممكن من مصادر التمويل الدولي لأغراض التنمية، وأن المؤتمر الدولي المقترح لتمويل التنمية ليس إلا واحدا من هذه الوسائل. وقد اتسمت المساعدة الإنمائية الرسمية بالركود على مدى الـ ١٥ سنة الماضية بالرغم من الالتزامات التي قدمت لزيادتها وظهرت مجالات جديدة للتمويل الإنمائي.

(السيد سيرسالدو سريسيانو، الأرجنتين)

٥٥ - وذكر أن البلدان النامية قد زادت من وفوراتها المحلية من خلال التكاليف الهيكلية التي أدخلتها على اقتصادياتها والتي شملت برامج تحقيق الاستقرار. وإنه حيثما كانت الفرص الاستثمارية جذابة كان تمويلها الخاص وشيك التحقيق.

٥٦ - وأوضح أن الأموال التي تم تحريرها نتيجة لخفض الانفاق على الأسلحة كانت مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية. ورغم أن هذه الأموال تستخدم في استثمارات إنتاجية داخل البلدان التي تصنع الأسلحة فلا يوجد أي دليل على حدوث زيادة مماثلة في المساعدة الدولية. وأن الأموال الضخمة التي تصرفها بعض البلدان على المعونات الزراعية كانت مصدرا رئيسيا آخر لتمويل التنمية. وتعتبر مثل هذه المعونات انفاقات غير منطقية لا تظهر أي احترام لمفهوم الفائدة التناسبية وتشوه الممارسات التجارية الدولية.

٥٧ - وقال ينبغي أن تشمل وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالتمويل الإنمائي في المستقبل ذينك المصدرين من مصادر التمويل وأن توثقها بأرقام المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أدت الزيادة في هذه المساعدة الى جذب القطاع الخاص في المناطق التي كانت المؤشرات السياسية فيها ايجابية. ويعتبر تحليل القضايا في الوثيقة الحالية سليما ولكن كان يمكن زيادة تطويره. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية للتمويل الإنمائي فإن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مفضولة بتقديم المساعدة، ولكن يجب أن يكون هنالك توزيع واضح العمل بالنسبة للخطوات التي يجب اتخاذها لتحويل خفض النفقات العامة في بلدان معينة الى مساعدة تقدم الى البلدان النامية.

٥٨ - السيد سويتجا (اندونيسيا): قال إن صافي تحويل الموارد المالية الى البلدان النامية كان ايجابيا (الفقرة ١٥) كما تمت الاشارة الى ذلك في تقرير الأمين العام بشأن مصادر تمويل التنمية (A/48/367)، إلا أن حالة التحويلات ظلت طفيفة نظرا لأن التدفقات الى الداخل كانت الى حد كبير قصيرة الأجل وغير مستقرة (الفقرة ١٦). ويعزى اخفاق نظام التمويل الدولي في توفير التدفقات المالية اللازمة لأغراض التنمية على نحو ثابت، الى انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والى زيادة الشروط المرتبطة بالتمويل الإنمائي. وقد جعل ذلك نظر اللجنة الثانية في هذا الموضوع أمرا ضروريا أكثر منه في أي وقت مضى.

٥٩ - ومثلما عرف تقرير الأمين العام التنمية بأنها توسيع للقدرات البشرية (الفقرة ١) فإن تعريف التمويل الإنمائي قد توسع أيضا ليشمل مختلف المصادر بما فيها تمويل الاستثمار والمساعدة التقنية والموارد الأجنبية والمحلية للانفاقات الحالية على الموارد البشرية لأغراض التنمية. وتكمن المشكلة في أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تعيش في حالة كساد اقتصادي وأن البلدان النامية تشهد ركودا ناجما عن البيئة الخارجية المعاكسة. وسواء اتخذ الكساد شكل دين مفرط يهدد بالخطر أو شكل تدهور للتبادلات التجارية فإنه يشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي للبلدان النامية.

(السيد سويتجا، اندونيسيا)

٦٠ - ولذلك قال إنه ينبغي أن تتصدى القوى الاقتصادية الرئيسية الى تلبية الحاجة الى حفز الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة المشاركة والتنسيق والشفافية بأكثر مما توفره الآلية الحالية لمجموعة السبعة. إن التعاون المالي الدولي لأغراض التنمية سيتعزز اذا قامت البلدان المتقدمة النمو بدفع مبالغها المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعية المساعدة. واذا توفر التمويل المتوسط والطويل الأجل بشروط أقل تقييدا، واذا توفرت التدفقات الرسمية التسهيلية لكثير من البلدان النامية ولا سيما تلك التي لا تتوفر لها قدرة كبيرة لخدمة الدين.

٦١ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن إعادة انتعاش التجارة والاستثمار الدوليين أمر من شأنه أن يضمن تمويل التنمية. وقال إن اندونيسيا كغيرها من البلدان النامية عملت، من طرف واحد على ازالة جميع الحواجز التجارية وأعدت تنظيم اقتصادها الى حد كبير وذلك لجذب الاستثمار الأجنبي وحفز التجارة. ومما يؤسف له أن مبادراتها قد قوبلت بمشروطيات جديدة. وفي هذا الصدد، قال اذا اختتمت جولة أوروغواي بنجاح فسوف يشهد الاقتصاد العالمي زخما من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمار. ولذلك يجب أن يقوم المجتمع الدولي أيضا بزيادة المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية التي تسعى الى بناء قدراتها من أجل اجتذاب واستخدام الاستثمار الخاص الدولي. وفي ختام بيانه قال إن انعقاد مؤتمر دولي يعنى بتمويل التنمية يعتبر ذا أهمية خاصة في ضوء الحاجة الى زيادة مستوى التمويل الإنمائي ومعالجة عبء ديون البلدان النامية وايجاد نهج للتمويل الإنمائي على نحو متكامل وشامل.

٦٢ - السيد ريبشتي (البانيا): قال نظرا لأن بلده شهد تاريخا طويلا من العزلة التامة وافراطا في المركزية وفقدانا تاما للمبادرات الخاصة، فقد كان انتقاله من نظام ديكتاتوري الى نظام ديمقراطي والى اقتصاد سوقي تجربة قاسية وصعبة بالرغم من الاصلاحات المهمة التي تم ادخالها. ولتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي تركز الحكومة على تحقيق الاستقرار وتحرير الاقتصاد والتحول الى القطاع الخاص وبناء المؤسسات. وقد نتج عن الجهود المبذولة من أجل وضع أسس الاقتصاد السوقي بالفعل انخفاض في معدل التضخم من ١٥ في المائة في الشهر في أوائل عام ١٩٩٢ الى أقل من ٩ في المائة في عام ١٩٩٣.

٦٣ - وذكر أن تحويل الأراضي الى القطاع الخاص قد اكتمل تقريبا وأن زيادة الناتج الزراعي في عام ١٩٩٣ يشهد على صلاحية التدابير التي اتخذت بالفعل ويؤكد ضرورة اتخاذ مزيد من تلك التدابير. وكذلك، ادى تحويل الخدمات والنقل والانتاج والتجارة الى القطاع الخاص الى تحرير ميزانية الدولة من الأعباء غير الضرورية وسجل نتائج ايجابية. وقال إن بلده تلقى مساعدة قيمة أثناء عملية التحول الى القطاع الخاص ولا سيما من البنك الدولي والجماعة الأوروبية ومجموعة ال ٢٤.

٦٤ - ومضى يقول إن حكومته تتصدى أيضا لتحدي إعادة تشكيل الهياكل في القطاع الصناعي الذي تعرض للشلل بسبب التكنولوجيا العتيقة وزيادة التركيز على الصناعة الثقيلة والادارة غير المختصة. وقد

(السيد ريبشتي، البانيا)

أدى الغاء كثير من المشاريع الصناعية الى زيادة حادة في معدل البطالة الذي، رغم انخفاضه الناجم عن نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فلا يزال يعادل ٣٠ في المائة من القوة العاملة وهو أعلى معدل في أوروبا.

٦٥ - وأعلن أن بلاده سوف تستمر في اعتماد التشريعات اللازمة لتسهيل ادماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. ويعتبر مناخ بلاده الملائم وبيئتها غير الملوثة وقلة تكاليف العمل بالاضافة الى موارده الطبيعية عوامل رئيسية لجذب المستثمرين الأجانب. وتأمل حكومته أيضا في انعاش النشاط السياحي. ولكنها في حاجة أيضا الى المساعدة التقنية في مجال الاعلام بما في ذلك تطوير عمليات الاحصاء.

٦٦ - وأوضح أن بلاده تعمل على نحو وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ولا سيما في الأنشطة المتصلة بالسياسات الشاملة لدعم النمو المستدام وايجاد الموارد البشرية اللازمة لادارة وتوحيد النظام السياسي الجديد والمساعدة التقنية لتطوير المرحلة الانتقالية الى اقتصاد سوقي. ولذلك فإن الوفد الألباني يناشد المجتمع الدولي كرة أخرى العمل على تزويده بالدعم اللازم لتعويض الخسائر الاقتصادية التي تكبدها نتيجة للحظر الصارم الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية (الصرب والجبل الأسود).

٦٧ - وفي ختام بيانه أكد التزام بلده الحازم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية للاسراع بادماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي.

٦٨ - السيد ماليا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الوثيقة A/48/350 تتضمن استعراضا شاملا لحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل تحسنا في النهج المتجزئ الذي كان يتبع في التقارير السابقة بشأن ذلك الموضوع. وأعرب عن أمل وفده في أن تصدر هذه التقارير على أساس دوري لتسهيل هذا التعاون وتعبيد الطريق لاصدار منشورات أكثر تفصيلا بشأن قضايا هامة مثل أسعار الصرف ودليل الأسعار وتكاليف النقل والأسواق.

٦٩ - وقال إن وفده يرحب بتحول مركز الجنوب في القريب العاجل الى هيئة دائمة ويهنئ السيد جاماني كوريه الأمين العام السابق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتعيينه منسقا فخريا لأنشطة البحوث والأنشطة الموضوعية في المركز. وقال إن من دواعي الارتياح أيضا ملاحظة أن المركز قد استطاع أن يستفيد الى أقصى حد ممكن من مرافق الاتصالات الحديثة وخاصة، على سبيل المثال، من وجود اخصائيين مهنيين في عدة قارات للعمل معا على إعداد تقرير لمصلحة بلدان الجنوب.

(السيد مالي، جمهورية تنزانيا المتحدة)

٧٠ - وذكر أخيراً أنه ترامى الى فهم وفده أن بلدان الجنوب لن تتكبد أية التزامات مالية بشأن تشغيل المركز الذي سيمول من صندوق رأس مالي. وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تقديم خدماتها للمركز.

٧١ - السيد وون (ماليزيا): قال إن التقرير المتعلق ببرامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية (A/48/380) يبين أن العواقب الاجتماعية الخطيرة التي شهدتها البلدان التي أخفقت فيها هذه البرامج هي موضع اهتمام يجب على المؤسسات المتعددة الأطراف الدولية أن تتصدى له. وذكر أن القضية الحيوية في هذا الصدد هي كيفية إيجاد أفضل السبل لتحقيق النمو المستدام في بيئة اقتصادية دولية متغيرة. وإنه يجب مواجهة العوامل الخارجية التي أثرت بشكل سلبي في الاقتصاديات النامية الضعيفة بإيجاد توازن بينها وبين العوامل الايجابية التي أوجدت الزخم القوي الذي دفع الى تحقيق النمو.

٧٢ - ومضى قائلاً إن الوصفات النظرية الحالية التي أعدتها مؤسسات برتن وودز لبرامج التكيف وتحقيق الاستقرار تشوبها قيود خطيرة. وهي غالباً ما ينظر اليها بوصفها تدابير لسد الفجوات بدلاً من كونها منهجاً شاملاً. وأوضح أن الدراسة التي أجراها البنك الدولي، مؤخراً، لتجربة بلدان شرقي آسيا قد عزت تحقيق النمو في تلك المنطقة الى تراكم رأس المال المادي والبشري الضخم والقدرة على تخصيص تلك الموارد في الاستثمارات الانتاجية واكتساب التكنولوجيا واجادتها. بيد أن القضية الأساسية هي كيفية تعزيز تراكم رأس المال، لأن كثيراً من البلدان النامية لم تستطع جذب الاستثمارات المستدامة الأساسية الضرورية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلدان مرهقة بأعباء الديون التي تتطلب خدماتها، في دورها، دفع مبالغ ضخمة قلصت قدرتها على شراء السلع الرأسمالية اللازمة لبناء قدراتها الانتاجية الطويلة الأجل. ولا بد من الاعتراف بأن اقتصادات البلدان النامية تتسم بالضعف وأن النهج السوقية ليست ملائمة. وفضلاً عن ذلك يجب أن تتوفر للبلدان القدرة المؤسسية للإدارة الاقتصادية الشاملة والقدرة على تثبيت الأسعار لتشجيع الوفورات والاستثمار. وهذا أمر يمكن تحقيقه اذا حققت القطاعات الانتاجية عائدات ايجابية صافية، وهو ما لم يحدث في حالة معظم البلدان النامية التي تعتمد على السلع حيثما تكون تكاليف الانتاج أعلى من العائدات.

٧٣ - وأوضح أنه لا يمكن المغالاة في أهمية البيئة الاقتصادية الدولية لتحقيق نجاح البلدان النامية ولا سيما في ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي الذي غالباً ما يحدث عندما تسعى البلدان النامية الى الاستجابة في ظل تلك البيئة. ولهذا فإن الخلاصة التي انتهت اليها تقرير الأمين العام (A/48/380) في هذا الصدد، هي مثار قلق خطير. وبالإشارة الى الفقرة ٥٢ من الوثيقة، ذكر ممثل ماليزيا أن مفهوم الشراكة والادماج ينبغي أن يكون موضع التركيز في جدول الأعمال العالمي للتنمية وأن الميل الى توجيه الاهتمام نحو الداخل يجب أن ينعكس.

(السيد وون، ماليزيا)

٧٤ - وتحدث بعد ذلك عن التقرير المتعلق بالتطورات المتصلة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب مع التركيز بصفة خاصة على التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب (A/48/350)، فرحب بالتقدم النسبي الذي تم احرازه حتى الآن. وقال إنه يتعين ايلاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأولوية في الاهتمام وربما يحتاج الى دعم اضافي من المجتمع الدولي ولا سيما فيما يتعلق بمجالتي الخبرة الفنية وتوفير موارد اضافية للتمويل والتكنولوجيا. وفي الوقت الذي تكون فيه الموارد محدودة، فإن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو أفضل خيار لتعزيز النمو والتنمية في تلك البلدان.

٧٥ - وأوضح في ختام بيانه أن تجربة البلدان الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا فيما يتصل بتعزيزها المشترك للتعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية والصناعة والتعليم، تثبت قيمة التعاون الاقليمي بوصفه نهجا ناجحا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكعامل في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي. وفي هذا المجال أيضا يعتبر موضوع ايجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية أمرا أساسيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠